المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HQEH9876
Volume 2 Issue 6
N :8 June 2026
ISSN : 3119-6411

"الغرامة اليومية وإشكالية تحديد الدخل: التحديات القانونية للتطبيق في الأنظمة غير المهيكلة".

"The Daily Fine and the Challenge of Determining Income: Legal Challenges of Its Application in Unstructured Systems"

الدكتور : مصطفى الفوركي
دكتور في الحقوق، مدير المجلة الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
الباحثة : شيماء العبوتي
باحثة بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، جامعة عبد المالك السعدي.

الملخص:
يتناول هذا المقال نظام الغرامة اليومية باعتباره إحدى أهم صور العقوبات البديلة في السياسة الجنائية الحديثة، القائم على مبدأ تفريد العقوبة وربطها بالقدرة المالية للمحكوم عليه بدل اعتماد غرامة ثابتة. ويناقش الإشكال الجوهري الذي يطرحه هذا النظام، والمتمثل في صعوبة تحديد الدخل الحقيقي داخل الأنظمة الاقتصادية غير المهيكلة التي يغيب فيها التصريح الجبائي وتنتشر فيها الأنشطة غير الرسمية.
فيبرز المقال أن هذا التحدي ينعكس مباشرة على فعالية النظام، إذ قد يؤدي غياب معطيات دقيقة حول الدخل إلى تفاوت في تقدير الغرامة اليومية، بما يمس بمبدأ المساواة والأمن القانوني. كما يعتمد التحليل المقارن على تجارب دولية تُظهر أن نجاح هذا النظام يرتبط بمدى شفافية النظام المالي وتكامل قواعد البيانات الجبائية مع العمل القضائي.
ويخلص المقال إلى أن الغرامة اليومية، رغم أهميتها كآلية حديثة لتحديث السياسة العقابية، تظل رهينة بمدى قدرة الأنظمة القانونية، خصوصا غير المهيكلة، على تطوير أدوات فعالة لتحديد الدخل بدقة وضمان عدالة تطبيقها.

Abstract:
This article examines the day-fine system as one of the most significant forms of alternative sanctions in modern criminal policy. It is based on the principle of individualizing punishment by linking it to the offender's financial capacity, rather than imposing a fixed fine. The article addresses the core issue raised by this system, namely the difficulty of accurately determining real income in unstructured economic systems, where tax declarations are often absent and informal activities are widespread.
The study highlights that this challenge directly affects the effectiveness of the system, as the lack of reliable income data may lead to disparities in the assessment of day-fines, thereby undermining the principles of equality and legal certainty. It further adopts a comparative approach, drawing on international experiences which demonstrate that the success of this system depends largely on the transparency of the financial system and the integration of tax databases with judicial processes.
The article concludes that, despite its importance as a modern mechanism for reforming penal policy, the day-fine system remains contingent upon the ability of legal systems—particularly those characterized by informality—to develop effective tools for accurately determining income and ensuring fair application.

مقدمة:

تعتبر السياسة الجنائية الحديثة مجالا متطورا يعكس التحولات العميقة التي مست وظيفة العقوبة داخل الأنظمة القانونية المعاصرة، حيث لم يعد الهدف من الجزاء الجنائي يقتصر على الردع والزجر فقط، بل أصبح يتجه بشكل متزايد نحو تحقيق العدالة الفردية وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتقليص اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية، خاصة في الجنح البسيطة. وفي هذا الإطار العام، برزت العقوبات البديلة1كأحد أهم توجهات تحديث السياسة العقابية، باعتبارها آلية لإعادة التوازن بين متطلبات حماية المجتمع وضمان حقوق المحكوم عليه، ومن أبرز هذه البدائل نظام الغرامة اليومية الذي يمثل تحولا نوعيا في بنية العقوبة المالية.

حيث يطرح نظام الغرامة اليومية إشكالا دقيقا يرتبط بمدى قابليته للتطبيق في الأنظمة الاقتصادية غير المهيكلة2، حيث يصعب تحديد الدخل الحقيقي للأفراد بشكل دقيق وشفاف3. فبينما يقوم هذا النظام على مبدأ جوهري يتمثل في ربط العقوبة بالقدرة المالية للمحكوم عليه، فإن فعاليته تتوقف على توفر معطيات اقتصادية دقيقة، وهو ما يثير تحديات عملية وقانونية تمس بمبدأ المساواة أمام العقوبة والأمن القانوني4.

أما فيما يتعلق بالشق المفاهيمي، فيقصد بالغرامة اليومية نظام عقابي مالي يقوم على تحديد العقوبة وفق عنصرين أساسيين: يتمثل الأول في عدد الأيام الجبرية، الذي يعكس جسامة الفعل الجرمي وخطورته، بينما يتمثل الثاني في قيمة مالية تُحدد عن كل يوم، ترتبط بالوضعية الاقتصادية للمحكوم عليه، بحيث تصبح العقوبة متناسبة مع الدخل الحقيقي وليس مبلغا ثابتا مجردا. ويفهم هذا النظام باعتباره تطورا لمفهوم الغرامة التقليدية، يهدف إلى تحقيق عدالة عقابية أكثر فردية ومرونة5.

أما مفهوم الدخل في هذا السياق، فيقصد به مجموع الموارد المالية الصافية التي يحصل عليها الفرد بشكل منتظم أو غير منتظم، سواء من العمل المأجور أو الأنشطة المهنية أو التجارية أو غيرها من مصادر الكسب. ويُعد هذا المفهوم عنصرا حاسما في تطبيق الغرامة اليومية، لأنه يشكل الأساس الذي يبنى عليه تقدير القيمة المالية للعقوبة6.

في حين يقصد بالأنظمة غير المهيكلة تلك الأنظمة الاقتصادية التي تتميز بضعف الإدماج الجبائي وغياب التوثيق الرسمي للأنشطة الاقتصادية، وانتشار المعاملات غير المصرح بها، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد الدخل الحقيقي للأفراد بدقة.

حيث يطرح هذا الواقع إشكالات بنيوية عند محاولة تطبيق آليات قانونية تعتمد أساسا على الشفافية المالية والمعطيات الاقتصادية الدقيقة7.

---

1 حسين تبلي، مقال " "نحو مفهوم جديد للغرامة اليومية كبديل للعقوبة الحبسية بين التشريع المغربي والتشريع الفرنسي." (دراسة في ضوء القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة)، مجلة القانون والأعمال الدولية، تاريخ الإطلاع: 01.05.2026.
https://www.droitetentreprise.com

2 الأنظمة الاقتصادية غير المهيكلة هي مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج دوائر التنظيم القانوني والمؤسساتي للدولة، مع غياب أو ضعف آليات التصريح والرقابة والتوثيق المالي، بما يجعل تقدير الدخل والثروة فيها عملية معقدة قانونيًا وإداريا.

3 مقال "الحدود القانونية لتنفيذ عقوبة الغرامة اليومية في التشريعات الجنائية المقارنة"، د.ن، مجلة القانون والأعمال الدولية، تاريخ النشر: 18 مايو 2019، تاريخ الإطلاع: 01.05.2026.
https://www.droitetentreprise.com.

4 حسين تبلي، مرجع سابق.

5 Marta Peguera Poch, Le travail en prison à Nancy au XIX siècle, Le colloque international qui s'est tenu à L'Universitaires de STRASBOURG les 7 et 8 janvier 2014, Le travail en prison, Mise en perspective d'une problématique contemporaine, Presses universitaires de STRASBOURG. 2015, p 129.

6 بوكيلي مخوخي، مقال " القيمة العقابية للغرامة اليومية كعقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة ومميزاتها عن باقي العقوبات المالية المشابهة لها"، https://www.aljami3a.com.

7 محمد الخراكات، مقال "ملائمة الغرامة اليومية للقانون المغربي"، مجلة مغرب القانون، تاريخ النشر: 2019/06/03: https://maroclaw.com.

وبالتالي، يثير نظام الغرامة اليومية[8] باعتباره أحد أبرز صور العقوبات البديلة ، إشكالا جوهريا يتعلق بمدى قدرته على تحقيق العدالة الجنائية القائمة على تفريد العقوبة وربطها بالقدرة المالية الحقيقية للمحكوم عليه، خاصة في ظل اختلاف البنيات الاقتصادية بين الأنظمة القانونية. فإذا كان هذا النظام يفترض إمكانية تحديد الدخل بدقة كشرط أساسي لتقدير الغرامة اليومية، فإن هذا الافتراض يصطدم في الواقع بصعوبة التحقق من الدخل الحقيقي داخل الأنظمة غير المهيكلة التي يغيب فيها التصريح الجبائي وتنتشر فيها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

وعليه، تتمثل الإشكالية المركزية لهذا الموضوع في:

إلى أي حد يمكن لنظام الغرامة اليومية أن يحقق فعاليته في تفريد العقوبة وضمان عدالتها في ظل صعوبة تحديد الدخل الحقيقي داخل الأنظمة الاقتصادية غير المهيكلة؟

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنعمل على تقسيم عناصر الموضوع وفق التقسيم التالي:

.المحور الأول: الإطار القانوني والوظيفي لنظام الغرامة اليومية بالمغرب.

.المحور الثاني: إشكالية تحديد الدخل في الأنظمة غير المهيكلة وتحديات التطبيق.

.المحور الأول: الإطار القانوني والوظيفي لنظام الغرامة اليومية بالمغرب.

يمثل نظام الغرامة اليومية أحد أبرز التحولات التي عرفتها السياسة الجنائية الحديثة، ليس فقط باعتباره تقنية جديدة في تحديد العقوبة المالية، ولكن باعتباره تعبيرا عن تحول أعمق في فلسفة العقاب ذاتها. فبدل أن تكون العقوبة مجرد جزاء ثابت ومجرد عن الظروف الشخصية للمحكوم عليه، أصبح الاتجاه الحديث يميل إلى إدماج الوضعية الاجتماعية والاقتصادية داخل بنية العقوبة نفسها، بما يحقق قدرا أكبر من العدالة الفردية.

وفي هذا السياق، جاء إدراج هذا النظام في المغرب ضمن القانون رقم 43.22[9] المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي يعكس إرادة تشريعية واضحة لإعادة تشكيل السياسة العقابية بما يتماشى مع المعايير الحديثة للعدالة الجنائية، فقد أطر هذا الأخير الغرامة

8" الغرامة اليومية هي عقوبة مالية بديلة للعقوبة الحبسية ، تقوم على تحديد عدد من الوحدات أو الأيام العقابية بحسب جسامة الجريمة، وربط القيمة المالية لكل يوم بالقدرة الاقتصادية للمحكوم عليه، تحقيقًا لمبدأ تفريد العقوبة والمساواة الفعلية أمام الجزاء الجنائي.

9 القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وزارة العدل المغربية، 2024.

اليومية في المواد: 35.1410، 35.1511؛ أما فيما يتعلق الشق التنفيذي للعقوبة، فقد جاء مضمنا بالمواد: 647.1812، 647.1913، 647.2014.

ومن المهم التأكيد على أن الغرامة اليومية لا تفهم بوصفها مجرد تعديل تقني في طريقة حساب الغرامة، بل هي إعادة بناء لمفهوم العقوبة المالية برمته. فهي تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى تتمثل في عدد الأيام، الذي يعكس الخطورة النسبية للفعل الجرمي، والثانية تتجلى في قيمة اليوم الواحد، التي ترتبط بالقدرة المالية للمحكوم عليه.

فهذا الربط بين الجريمة والوضع الاقتصادي يجعل العقوبة أكثر "تخصيصا"، ويهدف إلى تحقيق أثر عقابي متقارب بين الأفراد رغم اختلاف مستوياتهم المعيشية15.

فالغني لا يعاقب بنفس الطريقة التي يعاقب بها الفقير من حيث القيمة العددية، ولكن من حيث الأثر الاقتصادي الفعلي للعقوبة. فيلاحظ أن هذا التوجه يعكس تأثرا واضحا بمبدأ تفريد العقوبة الذي أصبح من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي الحديث، حيث لم يعد القاضي ملزما فقط بتطبيق نص قانوني جامد، بل أصبح مطالبا بمراعاة ظروف الجاني الشخصية والاجتماعية.

وبهذا المعنى، فإن الغرامة اليومية تعد امتدادا طبيعيا لهذا التطور، لأنها تدخل البعد الاقتصادي كعنصر محدد في تقدير العقوبة، وهو ما يعزز فكرة العدالة الواقعية بدل العدالة الشكلية16.

ومن الناحية الوظيفية، يمكن القول إن الغرامة اليومية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتداخلة. فهي من جهة أولى تهدف إلى تحقيق الردع، من خلال جعل العقوبة ذات أثر ملموس على المحكوم عليه، بغض النظر عن مستواه المالي. ومن جهة ثانية، تسعى إلى تقليل الاعتماد على العقوبات السالبة للحرية، خاصة في الجنح البسيطة، التي أثبتت التجربة العملية أنها لا تحقق دائما الأهداف الإصلاحية المرجوة، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية مثل تفكك الروابط الاجتماعية وارتفاع نسب العود الإجرامي17.

كما أن هذا النظام ينسجم مع التوجهات الحديثة التي تعتبر أن العقوبة يجب أن تكون وسيلة للإدماج لا للإقصاء.

---

10 نص الفصل 35.14 : "يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبة الغرامة اليومية بديلا للعقوبة الحبسية النافذة، تتمثل الغرامة اليومية في مبلغ مالي تحدده المحكمة عن كل يوم من المدة الحبسية المحكوم بها.

ويمكن الحكم بعقوبة الغرامة اليومية على الأحداث في حالة موافقة وليهم أو من يمثلهم .لا يمكن الحكم بعقوبة الغرامة اليومية إلا بعد الإدلاء بما يفيد وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو ذويه أو قيام المحكوم عليه بتعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة"

11 نص الفصل 35.15: "يحدد مبلغ الغرامة اليومية بين 100 و2.000 درهم عن كل يوم من العقوبة الحبسية المحكوم بها.

تراعي المحكمة في تحديد الغرامة اليومية الإمكانيات المادية للمحكوم عليه أو ذويه وتحملاته المالية وخطورة الجريمة المرتكبة والضرر المترتب عنها . ويلتزم المحكوم عليه بأداء المبلغ المحدد له في أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي المشار إليه في المادة 647-2 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة مماثلة مرة واحدة بقرار صادر عن قاضي تطبيق العقوبات بناء على طلب من المحكوم عليه، أو من له مصلحة في ذلك".

12 نص الفصل 647.18: " يؤدى مجموع الغرامة اليومية دفعة واحدة، غير أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأذن بتقسيط أدائها داخل الآجال المحددة في الفصل 35-15 من مجموعة القانون الجنائي إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل، شريطة أداء قسط أولي يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة الأداء".

13 نص الفصل 647.19: " يأمر قاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية، إذا كان معتقلا، بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به وأدائه مجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه.

غير أنه يمكن إصدار المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي به إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن".

14 نص الفصل 647.20: " يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو تنفيذه أو استمراره في التنفيذ، وذلك وفق الجدولة الزمنية التي يحددها له قاضي تطبيق العقوبات، في حالة إخلال المحكوم عليه بتنفيذ الغرامة اليومية يصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه، والتي تخصم منها عدد الأيام التي أديت غرامتها."

15 عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي – القسم العام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 2017، ص 112.

16 Michel Foucault, Surveiller et punir : Naissance de la prison, Gallimard, Paris, 1975 , p36 .

17 المجلس الأعلى للسلطة القضائية، التقرير السنوي حول سير العدالة القضائية بالمغرب لسنة 2022، الرباط، محور: العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة.

ففي إطار السياسة الجنائية المغربية، يندرج هذا النظام ضمن تصور أشمل للعقوبات البديلة، التي لم تعد تفهم كاستثناء، بل كخيار تشريعي قائم بذاته. حيث يشمل هذا الإطار أيضا العمل لأجل المنفعة العامة والمراقبة الإلكترونية وغيرها من التدابير التي تهدف إلى إعادة التوازن بين حماية المجتمع وحقوق المحكوم عليه.

حيث يلاحظ أن هذا التحول يعكس إدراكا متزايدا بأن السجن ليس دائما الحل الأمثل، خصوصا في الحالات التي تكون فيها الجريمة غير خطيرة، وأن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للعقوبة السالبة للحرية قد تفوق أحيانا فوائدها18.

وعند مقارنته بالتجارب الدولية، يتضح أن الغرامة اليومية ليست ابتكارا مغربيا، بل هي مستوحاة من نماذج رائدة، خصوصا في الدول الإسكندنافية كفنلندا والسويد والدنمارك، حيث يعد هذا النظام جزءا من تقاليد راسخة في العدالة الجنائية19.

ففي هذه الدول، يتم تحديد قيمة الغرامة اليومية بناء على الدخل الصافي للمحكوم عليه، مع الاعتماد على أنظمة ضريبية دقيقة تسمح بتحديد الوضع المالي بشكل أكثر دقة.

وقد أدى ذلك إلى تحقيق مستوى عال من المساواة الفعلية، حيث تصبح العقوبة مؤثرة على الجميع بنفس الدرجة تقريبا، رغم اختلاف النفاذ20.

أما في فرنسا، فقد تم اعتماد نظام jours-amende منذ سنة 1983، حيث يمنح القانون القاضي سلطة تقديرية في تحديد عدد الأيام وقيمة كل يوم، مع مراعاة الوضعية المالية والاجتماعية للمحكوم عليه. حيث يعد هذا النموذج أكثر مرونة من النموذج الإسكندنافي، لكنه في المقابل يواجه تحديات مرتبطة بصعوبة التحقق من الدخل الحقيقي21، خاصة في الحالات التي يكون فيها الدخل غير مستقر أو غير مصرح به جبائيا.

وبالعودة إلى السياق المغربي، فإن إدراج هذا النظام يعكس محاولة للانخراط في هذا التطور المقارن، مع مراعاة الخصوصيات المحلية.

غير أن الإشكال الجوهري الذي يطرح نفسه يتعلق بمدى قابلية هذا النموذج للتطبيق في بيئة تتسم بانتشار الاقتصاد غير المهيكل، حيث يصعب تحديد الدخل الحقيقي للعديد من الأفراد22. وهذا يطرح تساؤلات جدية حول مدى قدرة النظام على تحقيق العدالة المرجوة، إذا لم يتم توفير آليات فعالة للتتبع والتحقق من المعطيات المالية.

كما أن نجاح هذا النظام يتوقف على وجود تنسيق مؤسساتي فعال بين القضاء والإدارة الجبائية والمؤسسات المالية، بما يسمح بتوفير قاعدة بيانات دقيقة حول الوضع الاقتصادي للمحكوم عليهم23. وفي غياب هذا التنسيق، قد تتحول الغرامة اليومية من أداة لتحقيق العدالة إلى مصدر لعدم المساواة، بسبب تفاوت تقدير الدخل بين الحالات المختلفة، وهو ما قد يفرغ النظام من محتواه الإصلاحي .

فعلى ضوء ما سبق، يتضح أن الغرامة اليومية في المغرب تمثل خطوة تشريعية متقدمة من حيث المبدأ، لكنها تظل رهينة بشروط تطبيقية ومؤسساتية دقيقة. فهي ليست مجرد تقنية قانونية، بل منظومة متكاملة تتطلب بيئة قانونية وإدارية واقتصادية قادرة على دعمها، وإلا فإنها ستظل مجرد نقل حرفي لتجارب أجنبية دون تحقيق أهدافها الفعلية.

---

18. Mireille Delmas-Marty, Les grands systèmes de politique criminelle, Seuil, Paris, 1992, p 39

19 Tapio Lappi-Seppälä, "Sentencing and Punishment in Finland: The Decline of the Repressive Ideal", in Michael Tonry (ed.), Crime and Justice, Vol. 35, University of Chicago Press, 2007, p. 92.

20 Tapio Lappi-Seppälä, "Sentencing Policy in the Nordic Countries", Scandinavian Journal of Criminology and Crime Prevention, Vol. 12, No. 1, 2011, pp. 95–118.

21. Jean Pradel, Droit pénal comparé, 4e éd., Dalloz, Paris, 2016, p220

22 Banque mondiale, The Informal Economy in Middle East and North Africa, Washington D.C., 2019.

23. Ministère de la Justice (France), Les alternatives à la détention : bilan et perspectives, Paris, 2020, p13

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HQEH9876
Volume 2 Issue 6
N :8 June 2026
ISSN : 3119-6411

المحور الثاني: إشكالية تحديد الدخل في الأنظمة غير المهيكلة وتحديات التطبيق.

تعتبر إشكالية تحديد الدخل في إطار تطبيق نظام الغرامة اليومية من أكثر الإشكالات تعقيدًا في السياسة الجنائية المعاصرة، لأنها تمس جوهر فلسفة هذا النظام ذاته.

فالغرامة اليومية، في بنيتها التطبيقية، تقوم على فكرة بسيطة في ظاهرها لكنها دقيقة في جوهرها: ربط الجزاء الجنائي بالقدرة المالية الحقيقية للمحكوم عليه، بحيث تصبح العقوبة متناسبة مع الوضع الاقتصادي لا مع طبيعة الجريمة فقط. غير أن هذه الفكرة، رغم وجاهتها النظرية، تصطدم في الواقع بإشكال جوهري يتمثل في صعوبة، بل أحيانا استحالة، تحديد الدخل الحقيقي للأفراد في الأنظمة التي يغيب فيها التنظيم الاقتصادي الشامل[24].

في هذا السياق، يبرز الاقتصاد غير المهيكل كعامل حاسم في إضعاف فعالية هذا النظام.

فعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية يتم خارج الإطار الرسمي، سواء من حيث التصريح الضريبي أو من حيث التوثيق المحاسباتي[25].

هذا الوضع يؤدي إلى غياب قاعدة معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدخل الحقيقي للمحكوم عليه. وبالتالي، يجد القاضي نفسه أمام معطى غير مكتمل، يجعله مضطرا للاعتماد على تقديرات تقريبية أو قرائن غير مباشرة، وهو ما يثير إشكالا عميقا يتعلق بمبدأ اليقين القانوني في العقوبة[26]. حيث يظهر النموذج الإسكندنافي في إطار دراسة مقارنة كيفية تجاوز هذه الإشكالية عبر بنية مؤسساتية متكاملة. ففي دول كفنلندا والسويد، يتم ربط نظام الغرامة اليومية بشكل مباشر بالبيانات الجبائية الرسمية، حيث تعتمد المحاكم على قواعد بيانات ضريبية دقيقة وشاملة تسمح بتحديد الدخل الصافي للمحكوم عليه[27] بشكل شبه آلي[28].

فهذا الاندماج بين النظام الضريبي والقضائي يضمن درجة عالية من الشفافية، ويقلل من هامش التقدير القضائي، مما يعزز مبدأ المساواة الفعلية في تطبيق العقوبة.

مقابل ذلك، يقدم النموذج الفرنسي[29] نموذجا أكثر مرونة ولكن أقل دقة من الناحية المعلوماتية. فبموجب نظام jours-amende ، يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة في تحديد قيمة اليوم الواحد بناء على مجموعة من العناصر، كالدخل الظاهر[30]، الوضع

---

24 Jean Pradel, Droit pénal comparé, Dalloz, Paris, 4e éd., 2016, p12.

25 من أبرز الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس خارج الإطار الرسمي، نجد التجارة غير المهيكلة داخل الأسواق الشعبية والباعة المتجولين الذين يزاولون نشاطهم دون تسجيل ضريبي أو مسك محاسبة منتظمة، إضافة إلى بعض الأنشطة الحرفية الصغيرة كأشغال البناء التقليدي والنجارة والحدادة والخياطة المنزلية التي تتم غالبا مقابل أداء نقدي مباشر دون فواتير أو تصريحات جبائية. كما يشمل ذلك جزءا مهما من خدمات النقل غير المهيكل، والعمل الموسمي، والعمل المنزلي، وبعض الأنشطة الرقمية والتجارية التي تُمارس عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون تسجيل قانوني أو تصريح بالمداخيل المحققة. وقد يمتد الأمر أيضا إلى بعض المهن الحرة أو الأنشطة التجارية التي تُصرّح بجزء محدود فقط من رقم معاملاتها الحقيقي، مما يؤدي إلى وجود تفاوت بين الدخل المعلن والوضعية المالية الفعلية لصاحب النشاط.

26 Mireille Delmas-Marty, Les grands systèmes de politique criminelle, Seuil, Paris, 1992, p65 .

27 يقصد بـ"الدخل الصافي للمحكوم عليه" مجموع الموارد المالية الفعلية التي تبقى تحت تصرفه بعد خصم الالتزامات والاقتطاعات الأساسية المفروضة عليه قانونا أو معيشيا، كالأعباء الضريبية والاقتطاعات الاجتماعية والنفقات الضرورية المرتبطة بالإعالة والسكن والعلاج. ويُعتمد هذا الدخل كمؤشر لتقدير القدرة المالية الحقيقية للمحكوم عليه عند تحديد بعض العقوبات المالية، خاصة الغرامة اليومية، بهدف تحقيق التناسب بين مقدار العقوبة والوضعية الاقتصادية الفعلية للشخص المعني.

28 Tapio Lappi-Seppälä, "Sentencing Policy in the Nordic Countries", Scandinavian Journal of Criminology and Crime Prevention, Vol. 12, No. 1, 2011, pp. 95–118

29 Code pénal français, article 131-5 relatif au système des jours-amende .

30 يقصد بمفهوم "الدخل الظاهر" ذلك الدخل الذي يمكن الوقوف عليه من خلال المؤشرات الخارجية والقرائن المادية التي تعكس المستوى الحقيقي للقدرة المالية للشخص، ولو لم يكن هذا الدخل مصرحا به رسميا أمام الإدارة الضريبية.

ويستخلص الدخل الظاهر عادة من نمط عيش الفرد، وما يتوفر عليه من ممتلكات أو عقارات أو وسائل نقل أو معاملات مالية أو أنشطة تجارية توحي بوجود قدرة مالية تفوق الدخل المعلن. ولذلك، يعتمد هذا المفهوم في بعض الأنظمة القانونية والجبائية كوسيلة تقديرية للكشف عن التفاوت بين الدخل المصرح به والوضعية الاقتصادية الفعلية للشخص، خاصة في الحالات التي يصعب فيها إثبات المداخيل الحقيقية بشكل مباشر.

المهني31، والظروف الاجتماعية. غير أن هذا النموذج، رغم تطوره التشريعي، يظل محدودا أمام مشكلة أساسية: غياب آلية إلزامية دقيقة للتحقق من الدخل الحقيقي، خصوصًا في الحالات التي لا يكون فيها الدخل خاضعًا للتصريح الجبائي المنتظم

أما في السياق المغربي، فإن الإشكال يكتسي طابعا أكثر حدة، بالنظر إلى اتساع نطاق الاقتصاد غير المهيكل، الذي يمثل جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني.

فهذا الوضع يجعل من عملية تحديد الدخل الحقيقي للمحكوم عليه مهمة معقدة، بل في بعض الحالات غير قابلة للتحقيق بدقة. وبالتالي، فإن تطبيق نظام الغرامة اليومية في هذا السياق قد يؤدي إلى تفاوتات في التقدير، وهو ما قد يمس بمبدأ المساواة أمام القانون ويضعف من فعالية العقوبة. ومن زاوية قانونية أدق، يثير ذلك عدة إشكالات مبدئية، أبرزها ارتباطه بمبدأ الشرعية الجنائية32 ومبدأ المساواة أمام القانون. فالغموض في تحديد الدخل قد يؤدي إلى اختلاف في تطبيق العقوبة بين حالات متشابهة، مما يخلق نوعا من عدم الاستقرار في العدالة الجنائية. كما أن اتساع السلطة التقديرية للقاضي، في غياب معايير قانونية دقيقة33، قد يؤدي إلى تفاوت غير مبرر في تحديد قيمة الغرامة اليومية.

وعلى مستوى أخر، لا يثير هذا الإشكال مجرد صعوبة تقنية تتعلق بكيفية احتساب الغرامة اليومية، بل يكشف عن إشكالية بنيوية تتصل بمدى قابلية نقل هذا النموذج العقابي من بيئة قانونية واقتصادية متقدمة إلى بيئة تعاني من هشاشة الإدماج الضريبي واتساع الاقتصاد غير المهيكل.

فالغرامة اليومية لم تنشأ من فراغ تشريعي، وإنما تطورت في إطار أنظمة تتميز بدرجة عالية من الشفافية المالية والانضباط الجبائي، حيث تكون المداخيل قابلة للرصد، والتصريحات الضريبية منتظمة، والمعاملات الاقتصادية خاضعة لرقابة مؤسساتية دقيقة. ومن ثم، فإن نجاح هذا النظام لا يرتبط فقط بإرادة المشرع في تبنيه، وإنما يفترض وجود بنية مؤسساتية متكاملة تجعل من تحديد القدرة المالية للمحكوم عليه عملية موضوعية ودقيقة وليست مجرد تقدير تقريبي أو افتراض قضائي.

فالتجارب المقارنة، خاصة في الدول الإسكندنافية، أظهرت أن فعالية الغرامة اليومية تقوم أساسا على وجود نظام جبائي فعال قادر على إنتاج معطيات مالية دقيقة ومحينة باستمرار، بما يسمح للقضاء بالوصول إلى صورة حقيقية عن الوضعية الاقتصادية

---

31 يقصد بـ"الوضع المهني" المركز أو الحالة التي يشغلها الشخص داخل الحياة العملية أو الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بممارسة وظيفة عمومية، أو نشاط مهني حر، أو عمل مأجور، أو نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي. ويُستفاد من الوضع المهني في تحديد الاستقرار المالي والاجتماعي للفرد، وكذا تقدير قدرته الاقتصادية ومصادر دخله المحتملة، لذلك يشكل عنصرا أساسيا تعتمد عليه السلطات القضائية أو الإدارية عند تقييم الملاءة المالية أو تفريد بعض الآثار القانونية المرتبطة بالشخص.

32 يقصد بمبدأ "الشرعية الجنائية" خضوع التجريم والعقاب للقانون، بحيث لا يمكن اعتبار أي فعل جريمة ولا توقيع أي عقوبة أو تدبير إلا بناء على نص قانوني سابق يحدد الفعل المجرَّم والعقوبة المقررة له بصورة واضحة ودقيقة. ويُعبَّر عن هذا المبدأ بالقاعدة الشهيرة: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهو يشكل إحدى أهم ضمانات الحرية الفردية وحماية الحقوق، لأنه يمنع السلطات من التوسع في التجريم أو العقاب خارج الحدود التي رسمها القانون، ويضمن للأفراد إمكانية العلم المسبق بالأفعال المحظورة والجزاءات المترتبة عنها.

33 من أمثلة ذلك أن قاضيًا قد يعتمد عند تحديد قيمة الغرامة اليومية على الدخل الشهري المصرح به فقط، فيقرر غرامة منخفضة لشخص يمارس نشاطا تجاريا غير مصرح بجزء كبير من مداخيله، بينما قد يعتمد قاضٍ آخر على مؤشرات إضافية كالممتلكات الظاهرة أو نمط العيش ليحدد غرامة أعلى في وضعية مشابهة. كما قد يعتبر بعض القضاة أن امتلاك سيارة فاخرة أو عقار ذي قيمة قرينة على القدرة المالية المرتفعة، في حين قد يرفض آخرون الأخذ بهذه العناصر لغياب نص قانوني صريح ينظمها.

ومن صور هذا التفاوت أيضا اختلاف تقدير الأعباء العائلية أو النفقات الأساسية للمحكوم عليه؛ فقد يمنح بعض القضاة أهمية لعدد الأشخاص المعالين أو للالتزامات البنكية والسكنية عند احتساب الدخل الصافي، بينما يركز آخرون فقط على الدخل الخام دون مراعاة الوضع الاجتماعي الفعلي. وقد يؤدي ذلك إلى فرض غرامات متفاوتة على أشخاص يتقاربون في وضعهم الاقتصادي، فقط بسبب اختلاف أساليب التقدير القضائي.

كما يمكن أن يظهر التفاوت في التعامل مع أصحاب المهن الحرة أو العاملين في القطاع غير المهيكل، حيث قد يفترض بعض القضاة وجود مداخيل مرتفعة استنادا إلى طبيعة النشاط المهني، بينما قد يلتزم آخرون بما هو ثابت رسميا من تصريحات ضريبية ضعيفة أو منعدمة، وهو ما ينعكس مباشرة على قيمة الغرامة اليومية ويؤدي إلى غياب الانسجام في التطبيق القضائي.

للمحكوم عليه.34 كما يرتبط نجاحها بوجود قواعد بيانات مترابطة تجمع بين الإدارة الضريبية والمؤسسات البنكية وهيئات الضمان الاجتماعي، فضلا عن اعتماد مستوى متقدم من الرقمنة المالية يجعل أغلب المعاملات الاقتصادية قابلة للتتبع والتحقق35.

لذلك، فإن العدالة التي تحققها الغرامة اليومية في تلك الأنظمة ليست نابعة فقط من النص القانوني، بل من البيئة المؤسساتية التي تحتضنه وتوفر له أدوات التطبيق السليم. أما في الأنظمة التي يتسع فيها نطاق الاقتصاد غير المهيكل وتضعف فيها ثقافة التصريح الضريبي، فإن تطبيق الغرامة اليومية يواجه صعوبات حقيقية، لأن الدخل المصرح به غالبا لا يعكس القدرة المالية الفعلية للأفراد.

فقد يظهر بعض الأشخاص في وضعية مالية هشة على مستوى الوثائق الرسمية، رغم امتلاكهم لمداخيل مرتفعة غير مصرح بها، في حين قد يتحمل أصحاب الدخل الثابت والمصرح به عبئا عقابيا أكبر بسبب وضوح وضعيتهم الجبائية. وهو ما يؤدي إلى مفارقة خطيرة تجعل العقوبة المالية أقل وطأة على المتهربين من الرقابة الضريبية36 وأكثر ثقلا على الفئات المندمجة داخل الاقتصاد الرسمي، بما يمس بمبدأ المساواة أمام العقوبة ويهدد فلسفة التفريد العقابي التي يقوم عليها نظام الغرامة اليومية37.

ومن ثم، فإن الإشكال الحقيقي لا يكمن في مشروعية هذا النظام أو في قيمته النظرية، بل في مدى جاهزية البنية الاقتصادية والإدارية والقضائية لاستيعابه. فالغرامة اليومية ليست مجرد تقنية لتحديد مبلغ العقوبة، بل هي انعكاس لنموذج متكامل من الحكامة المالية والشفافية الجبائية والتنسيق المؤسساتي. لذلك، فإن نقلها إلى بيئات تعاني من ضعف الإدماج الضريبي دون توفير الشروط المؤسساتية اللازمة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث تتحول من أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية في العقاب إلى آلية قد تكرس التفاوت وتنتج صورا جديدة من اللاتوازن العقابي. وفي غياب هذه العناصر، يصبح تطبيق الغرامة اليومية محفوفا بمخاطر الانحراف عن أهدافها الأصلية38. كما بدأت بعض الأنظمة الحديثة39 في البحث عن حلول بديلة لتجاوز هذه الصعوبات، من

---

34 Matti Virén, "Day-Fines in Finland: Theoretical Principles and Practical Implementation", *European Journal on Criminal Policy and Research*, Vol. 19, No. 4, 2013, p. 285 et s.

35 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Tax Administration 2022: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*, OECD Publishing, Paris, 2022, p. 95-101.

36 Hernando de Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*, Harper & Row Publishers, New York, 1989, p. 131 et s.

37 Friedrich Schneider & Colin C. Williams, *The Shadow Economy*, Institute of Economic Affairs, London, 2013, p. 34-39.

38 CEPEJ, European Judicial Systems Report – Efficiency and Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2022, p. [xx].

39 من الأمثلة البارزة عن هذه الأنظمة، التجربة الفنلندية والسويدية في مجال الغرامة اليومية، حيث تعتمد السلطات القضائية والجبائية على قواعد بيانات رقمية مترابطة تسمح بالوصول إلى معلومات دقيقة حول الدخل والأصول والوضع المهني للمحكوم عليه، بما يشمل التصريحات الضريبية والحسابات البنكية والمزايا الاجتماعية. وقد أثارت فنلندا اهتماما واسعا بعدما فُرضت غرامات مرتفعة جدا على بعض رجال الأعمال استنادا إلى مستوى دخلهم الحقيقي المصرح به ضريبيا، وهو ما يعكس اعتماد النظام على القدرة الاقتصادية الفعلية لا على مبلغ ثابت مجرد.

كما تعتمد الإدارة الجبائية الفرنسية، في بعض حالات المراقبة الضريبية، ما يعرف بأسلوب "مؤشرات نمط العيش(*train de vie fiscal*) "، حيث يتم تقدير الوضعية المالية للشخص انطلاقا من عناصر خارجية مثل العقارات المملوكة، والسيارات، والسفر، والمصاريف الاستهلاكية، عندما يظهر عدم تناسب واضح بين الدخل المصرح به ومستوى العيش الحقيقي. ويُستعمل منطق مشابه أيضا في بعض الأنظمة الإيطالية من خلال آلية *Redditometro* التي طورتها الإدارة الضريبية لتقدير الدخل المفترض للأفراد اعتمادا على مؤشرات الاستهلاك والإنفاق.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتجهت بعض الهيئات الفيدرالية، خاصة في المجال الضريبي ومكافحة غسل الأموال، إلى توظيف تحليل البيانات الضخمة والربط الآلي بين المعاملات البنكية والضريبية والتجارية لرصد التفاوت بين الموارد المعلنة والنشاط المالي الحقيقي للأشخاص. وفي السياق ذاته، بدأت بعض الأنظمة الآسيوية، خصوصا في الصين وإستونيا، في تطوير نماذج متقدمة للحوكمة الرقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات المالية والإدارية بشكل لحظي، بما يسمح ببناء صورة أكثر دقة حول القدرة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات.

خلال اعتماد مؤشرات غير مباشرة لتقدير الدخل، نمط العيش، الممتلكات الظاهرة40، حجم المعاملات البنكية، أو حتى السلوك الاستهلاكي. بل إن بعض الاتجاهات المعاصرة بدأت تطرح إمكانية إدماج التكنولوجيا والبيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي كأدوات مساعدة في تقدير القدرة المالية للأفراد بشكل أكثر دقة وموضوعية41.

غير أن هذه الحلول، رغم حداثتها، تظل بدورها مثار جدل قانوني، لأنها تطرح إشكالات تتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وحدود تدخل الدولة في الحياة الخاصة، ومدى مشروعية الاعتماد على مؤشرات غير مباشرة في تقدير العقوبة.

وبالتالي، إننا أمام مفارقة حقيقية، فكلما حاولنا تقريب العدالة من الواقع الاقتصادي، كلما ازداد التعقيد القانوني والتقني للنظام42.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن إشكالية تحديد الدخل في الأنظمة غير المهيكلة لا تمثل مجرد عقبة تقنية، بل هي إشكالية بنيوية تمس فلسفة الغرامة اليومية نفسها. فنجاح هذا النظام لا يتوقف على النص القانوني فقط، بل على مدى قدرة الدولة على إنتاج معرفة اقتصادية دقيقة وشفافة حول الأفراد. ففي غياب ذلك، قد يتحول هذا النظام من أداة لتحقيق العدالة الفردية إلى مصدر جديد لعدم المساواة داخل المنظومة الجنائية43.

خاتمة:

في ختام هذا المقال، يتضح أن نظام الغرامة اليومية يمثل أحد أبرز مظاهر التطور في السياسة الجنائية الحديثة، لكونه يعكس انتقالا نوعيا من منطق العقوبة الموحدة إلى منطق التفريد العقابي القائم على مراعاة الوضعية الاقتصادية للمحكوم عليه. غير أن هذا الطموح التشريعي يصطدم بإكراهات واقعية حادة، تتجلى أساسا في صعوبة تحديد الدخل الحقيقي داخل الأنظمة الاقتصادية غير المهيكلة، حيث يغيب التصريح الجبائي المنتظم وتضعف آليات الشفافية المالية.

وقد أبرز التحليل المقارن أن فعالية هذا النظام ليست مرتبطة فقط بسلامة الإطار القانوني، بل تتوقف بدرجة أساسية على البيئة المؤسساتية والاقتصادية المحيطة به، بما في ذلك دقة قواعد البيانات المالية، وفعالية الإدارة الجبائية، ومستوى التنسيق بين الأجهزة القضائية والإدارية. ففي غياب هذه المقومات، قد يفقد نظام الغرامة اليومية جزءا مهما من غايته المتمثلة في تحقيق المساواة الجوهرية بين الأفراد، ليصبح تطبيقه عرضة لتفاوتات تقديرية تمس بجوهر العدالة الجنائية.

وعليه، يمكن القول إن نجاح الغرامة اليومية يظل مرهونا بمدى قدرة المشرع على تكييف هذا النظام مع خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، عبر تطوير آليات عملية لضبط الدخل وتوحيد معايير التقدير، بما يضمن التوازن بين فعالية العقوبة وحماية الحقوق الأساسية. ومن ثم، فإن هذا النظام، رغم وجاهته النظرية، يظل مشروعا إصلاحيا مفتوحا على تحديات التطبيق أكثر من كونه نموذجا مكتمل البناء في السياقات غير المهيكلة.

40 يقصد بـ"الممتلكات الظاهرة" الأموال أو الأصول التي تبدو للعيان أو يمكن التحقق من وجودها من خلال المظاهر الخارجية وال وثائق الرسمية، والتي تعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة الوضعية المالية للشخص. وتشمل هذه الممتلكات، على سبيل المثال، العقارات، والسيارات، والحسابات البنكية، والمشاريع التجارية، والأصول ذات القيمة، وكل ما يدل على مستوى معين من القدرة الاقتصادية أو نمط العيش. ويُستعان بالممتلكات الظاهرة في بعض المجالات القانونية والجبائية كقرينة لتقدير الملاءة المالية أو للكشف عن وجود تفاوت بين الدخل المصرح به والوضعية الاقتصادية الحقيقية للفرد.

41 OECD, Digitalisation and Justice Systems: Harnessing Data and AI in Courts, OECD Publishing, Paris, 2021, p66.

42 Mireille Delmas-Marty, Les grands systèmes de politique criminelle, Seuil, Paris, 1992. P93 .

43 Ministère de la Justice (France), Les alternatives à l'incarcération, Paris, 2020, p. 34.

الملحق1:

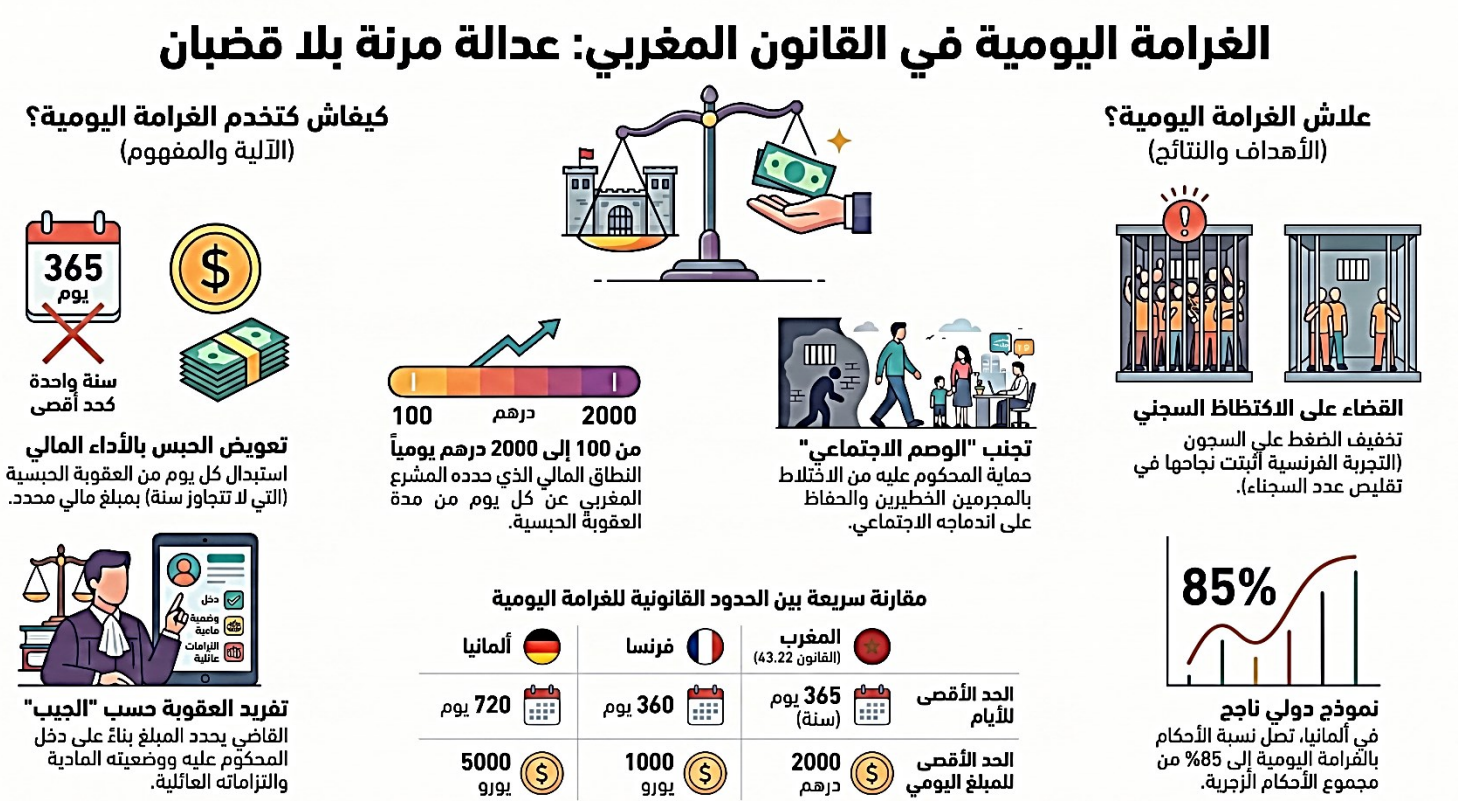

- **لائحة المراجع:**
- **القوانين والتقارير:**
- القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وزارة العدل المغربية، 2024.
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية، التقرير السنوي حول سير العدالة القضائية بالمغرب لسنة 2022، الرباط، محور: العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة.
- **الكتب:**
- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي – القسم العام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 2017.
- **المقالات:**
- بوكيلي مخوخي، مقال: "القيمة العقابية للغرامة اليومية كعقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة ومميزاتها عن باقي العقوبات المالية المشابهة لها".
- حسين تبلي، مقال: "نحو مفهوم جديد للغرامة اليومية كبديل للعقوبة الحبسية بين التشريع المغربي والتشريع الفرنسي (دراسة في ضوء القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة)"، مجلة القانون والأعمال الدولية.
- مقال: "الحدود القانونية لتنفيذ عقوبة الغرامة اليومية في التشريعات الجنائية المقارنة"، مجلة القانون والأعمال الدولية، 18 مايو 2019.

- محمد الخراكات، مقال: "ملائمة الغرامة اليومية للقانون المغربي"، مجلة مغرب القانون.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Banque mondiale, The Informal Economy in Middle East and North Africa, Washington D.C., 2019.
- CEPEJ, European Judicial Systems Report – Efficiency and Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2022.
- Code pénal français, article 131-5 relatif au système des jours-amende.
- Mireille Delmas-Marty, Les grands systèmes de politique criminelle, Seuil, Paris, 1992.
- Michel Foucault, Surveiller et punir : Naissance de la prison, Gallimard, Paris, 1975.
- Jean Pradel, Droit pénal comparé, 4e éd., Dalloz, Paris, 2016.
- Lappi-Seppälä, Tapio, "Sentencing Policy in the Nordic Countries", Scandinavian Journal of Criminology and Crime Prevention, Vol. 12, No. 1, 2011,
- Ministère de la Justice (France), Les alternatives à la détention : bilan et perspectives, Paris, 2020.
- Ministère de la Justice (France), Les alternatives à l'incarcération, Paris, 2020.
- Tapio Lappi-Seppälä, "Sentencing and Punishment in Finland: The Decline of the Repressive Ideal", in Michael Tonry (ed.), Crime and Justice, Vol. 35, University of Chicago Press, 2007.
- OECD, Digitalisation and Justice Systems: Harnessing Data and AI in Courts, OECD Publishing, Paris, 2021.
- Marta Peguera Poch, "Le travail en prison à Nancy au XIXe siècle", in: Le travail en prison: Mise en perspective d'une problématique contemporaine, Presses universitaires de Strasbourg, 2015.
- Matti Virén, "Day-Fines in Finland: Theoretical Principles and Practical Implementation", *European Journal on Criminal Policy and Research*, Vol. 19, No. 4, 2013.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Tax Administration 2022: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*, OECD Publishing, Paris, 2022.
- Hernando de Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*, Harper & Row Publishers, New York, 1989.
- Friedrich Schneider & Colin C. Williams, *The Shadow Economy*, Institute of Economic Affairs, London, 2013.